

The role of investment climate indicators in stimulating economic growth: a standard study For Malaysia 1990-2016

دور مؤشرات مناخ الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي: دراسة قياسية

عن ماليزيا 1990-2016

أ.م.د. مروان عبد المالك ذنون / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل Marthano2001@yahoo.com

م.د. محمد وحيد حسن / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل mohamed.w.hadeed@gmail.com



OPEN ACCESS

P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:7/3/2018

Accepted: 28/5/2018

المستخلص:

في ظل العولمة أصبح العالم كله مساحة مفتوحة للمنافسة على جذب الاستثمارات، ولا تتمتع أية دولة بوضع احتكاري له، حيث ان المنافسة على أشدها، وقدرة أية دولة على كسب ثقة المستثمرين يتوقف على مقدرتها على توفير الظروف المثلى للمستثمر سواء من حيث الأمان والعائد والتسهيلات ، وتبنت ماليزيا استراتيجية الطلب الخارجي كقائد للنمو FDI-Export- Led Growth لذلك تسعى لجذب المزيد من الاستثمارات طمعا في مردوداته الايجابية، فضلا عن كونه الاداة الاساسية التي تستند عليها في تسريع النمو الاقتصادي، كل ذلك يتطلب العمل على تهيئة المناخ الاستثماري المتمثل بمجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر. والسؤال الان كيف يتسنى للحكومات تحقيق زيادة مستدامة في النمو الاقتصادي؟ الاجابة هو تهيئة مناخ مناسب للاستثمار والتي تعتبر اهم من الاستثمار نفسه. تختبر هذه الدراسة منهجاً يركز على توثيق العلاقات بين صناعات السياسة ومتخذي القرار من جهة والمستثمرين المحليين في القطاعين الخاص والعام والاجانب من جهة اخرى. وبعد تحديد إطار لاستخدام هذا المنهج، سنبحث عن تفسير الاختلافات في تأثير المكونات المتنوعة لمناخ الاستثمار على اتخاذ وتنفيذ واستمرارية نجاح الاستثمارات في ماليزيا، وهل هذه الشراكة الذكية ساهمت في ازالة ام عمقت من العقبات التي تواجه النمو المستدام خلال فترة البحث والتقصي.

المصطلحات الرئيسية للبحث : مناخ الاستثمار، التنافسية ، بيئة الأعمال، الاقتصاد الماليزي.



المقدمة

اكتسبت التجربة الماليزية بريقها من كونها واحدة من النماذج الشرقية الرائدة التي نجحت في هزيمة الفقر في أقل من ثلاث عقود، وأصبحت في عداد الدول ذات المستويات العالية في النمو الاقتصادي. ويمكن إجمال أسباب هذا النجاح إلى أن براعة الماليزيين في تخطي كثير من العقبات التي اعترضت مسيرتهم التنموية، سواء كان مصدرها الانقسام الرأسي (العرقى والديني)، أو الانقسام الأفقي (التمايز الاقتصادي والاجتماعي) أو كان نابعاً من التباس علاقة الدين بالدولة، أو من متغير " القيادة " في ظل ثقافة سائدة تعطي القيادة السياسية اهتماماً كبيراً وتعج بكثير من القيم والعادات ذات المصادر المختلفة (الإسلامية والهندية والصينية). وبالرغم من أن هذا التنوع والتعدد قد أنطوى في بعض جوانبه على عوامل التفتت والانقسام، فإن تجربة النجاح الماليزية أعطت درساً لكثير من الشعوب التي تعاني مثل تلك التعددية وخاصة العرقية والدينية أنه يمكن الاستفادة إلى أقصى حد من التنوع في إطار الوحدة. **Unity in Diversity** كما ينعكس هذا النجاح في تداخل العلاقة بين الأبعاد الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية لعملية التنمية والتقدم الاقتصادي. وتبنت ماليزيا استراتيجية الطلب الخارجي كقائد للنمو **FDI-Export-Led Growth** لذلك تسعى لجذب المزيد من الاستثمارات طمعا في مردوداته الايجابية، فضلا عن كونه الاداة الاساسية التي تستند عليها في تسريع النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة: انحصرت مشكلة البحث في الاجابة على تساؤل مهم وهو: إذا كان تهيئة مناخ الاستثمار من الامور الاساسية لجذب المستثمرين المحليين والدوليين وبالتالي تسريع النمو الاقتصادي، فلماذا لم يستطع الاقتصاد بعد الازمة الاسيوية والعالمية من العودة الى مسارات النمو التي كانت قبل الازمة؟ هل السبب هو تدهور اداء الاقتصاد الماليزي، ام ان هناك اسباب اخرى ظهرت على الساحة الدولية مثل ظهور الصين كمنافس لآسيا، وعدم القدرة على التكيف عالميا وتناقص التدفقات المالية الدولية وانخفاض اسعار الطاقة العالمية وتراجع نمو الاقتصاد العالمي وبالتالي الطلب على السلع الماليزية؟

فرضية الدراسة: ان تهيئة مناخ مناسب للاستثمار شرط كافي لتحسين الوضع التنافسي وفي تحقيق نمو مستمر ومتصاعد في ماليزيا

هدف الدراسة: تحاول الدراسة الاجابة على التساؤلات التالي:

- تشخيص أهم محددات مناخ الاستثمار في ظل العولمة الاقتصادية باعتبار أن هذه المحددات صادرة عن مراكز أبحاث ومعاهد علمية متخصصة وتطبق على كل بلدان العالم.
- قياس آثار مكونات مناخ الاستثمار في تحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي والنمو الاقتصادي.
- قياس العلاقة السببية بين الاستثمار المحلي والاجنبي ومؤشرات مناخ الاستثمار وأثرهما في النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الاقتصادي الوصفي، في تحديد مفاهيم الاستثمار ومحددات مناخ الاستثمار التي أقرتها المؤسسات والمنظمات الدولية، والمنهج القياسي لتقدير اثار مناخ الاستثمار على معدل الاستثمار المحلي والاجنبي وتأثيرهما على النمو الاقتصادي.

ماهية واهمية الاستثمار

الاستثمار الكلي:

يتكون الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاد الكلي من السلع المادية الجديدة المخصصة للاستخدام في تحقيق مزيد من الإنتاج مشتملاً على المعدات والآلات الجديدة والإنشاءات الجديدة، والتغير في المخزون **Inventories** فضلاً عن الاستثمار في رأس المال البشري والبحث العلمي، وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة الأمر الذي يترتب عليه زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات في فترة لاحقة.

الاستثمار العام:

مصطلح يستخدم للإشارة إلى الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات وبيعها للمستهلكين مقابل سعر محدد، بغض النظر عن شكل ملكية الدولة أو الحالة التنظيمية للوحدات الاقتصادية أي سواء اتخذت شكل الهيئات أو المؤسسات أو الشركات العامة، ولا يكون هدفه الربح بل تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع.

الاستثمار الخاص:

انه ذلك الجزء من النشاط الفردي الذي ينفق من قبل المستثمرين في القطاع الخاص على السلع الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات ويدر وفقاً لاعتبارات الربحية المالية (العيسى وقطف، 2006، 181) ترجع أهمية الاستثمار إلى دوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية، باعتباره العنصر المهم في تحقيق معدلات نمو مستمرة ومنتزاة في الناتج المحلي الإجمالي. فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع، وزيادة قدرة الاقتصاد على التطور بصورة مستمرة. ولهذا تسعى كافة الدول باختلاف أنظمتها ومستويات تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعد أهم مصدر للتنمية لاسيما الدول النامية. وفي هذا السياق يتبين لنا أن هناك حلقات متواصلة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية من أهمها الاستثمار من فترة إلى أخرى.

الاستثمار في النظرية الاقتصادية

قد يتفق الاقتصاديون ويختلفون في تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها البدء والإسراع بعملية النمو الاقتصادي. وسنحاول مناقشة الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي عبر المدارس الفكرية المختلفة.
أولاً: الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية:

تضمنت آراء الاقتصاديين الكلاسيك نقاشاً متواصلاً ابتداءً من الاقتصادي آدم سميث "Adam Smith" أحد أقدم مفكريها الذي اعتقد إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يجب إن يكون محدوداً، وأن الإدخارات تؤدي إلى زيادة رأس المال تلقائياً بافتراض وجود التشغيل الكامل. كما اعتقد دايفيد ريكاردو "David Ricardo"، أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوده الاستثمار الخاص، هو القادر على قيادة التنمية الاقتصادية بكفاءة وإن أي اختلال أو أزمة داخلية أو خارجية يمكن التغلب عليها بفعل تفاعل مجموعة من العناصر وهي: 1- الرأسماليون، 2- العمال، 3- أصحاب الأراضي (أبو علي، 2009، 1-15).
ثانياً: الاستثمار في المدرسة الكينزية:

واجه النظام الرأسمالي أزمة مالية كبرى استمرت للمدة 1929-1932 عجز الاقتصاديون الرأسماليون عن مواجهتها وإيجاد الحلول لها، مما تطلب ظهور أفكار وحلول جديدة يقودها الاقتصادي كينز "John M. Keynes"، الذي أكد على أهمية الاستثمار بجميع أنواعه الإنتاجي وغير الإنتاجي وعده المصدر الأساس لنمو الناتج المحلي الإجمالي "GDP" في الأجل القصير والطويل (المولى، 2010، 23). لقد رفض كينز كلياً مبدأ اليد الخفية "Invisible Hand" وأثبت إن عمليات التحول في المجتمع الرأسمالي لا تتم تلقائياً، وإنما عن طريق التدخل الحكومي لتصحيح عدم التوازن من خلال سياسة الاستثمار والسياسات المالية والنقدية.
ثالثاً: الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية الحديثة:

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديها "الفريد مارشال Alfred Marshall". الذي يرى إن من نتائج التدخل الحكومي الواسع هي سوء تخصيص الموارد وخطأ سياسات التسعير وانعدام الحوافز الاقتصادية وتدنى مستوى الأداء الاقتصادي وانتشار الفساد الإداري. لذلك فإن التخطيط الاقتصادي في رأيهم لا يقدم حلاً لمعضلة التخلف الاقتصادي في البلدان النامية، بل أن التنمية تتحقق فيها من خلال التحول الجاد نحو اقتصاد السوق وترك آلياته لتقوم بعملية تخصيص الموارد وتحديد الأسعار في سوق المنافسة تبعاً لحافز الربح (ايدجمان، 1999، 182-183).

رابعاً: الاستثمار في النظرية النقدية:

يرى منظرو المدرسة النقودية وعلى رأسهم ميلتون فريدمان "Milton Friedman" أن النقود ذات أهمية كبيرة في تحديد مستوى الطلب الكلي لاسيما الاستثمار، وإن الكينزيين قد بخسوا هذه الأهمية، و لكن مرور السنوات تحقق للكينزيين تدريجياً إن النقود تؤثر في الاقتصاد بطرق شتى وليس من خلال سعر الفائدة والاستثمار فقط. وكما أن السياسة النقدية شديدة الفعالية من خلال تأثيرها على عرض النقد كمصدر لتمويل الاستثمار، إذ يرى فريدمان أن السياسة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي يجب أن تهتم بالتأثيرات التي تمارسها الحكومة في عرض النقد من خلال سياستها النقدية، ويجب أن لا تستعمل السياسة المالية نفسها للتأثير في النشاط الاقتصادي كونها غير فعالة (ايدجمان، 1999، 337).

خامساً: الاستثمار في المدرسة الليبرالية- نظرية الكبح و العمق المالي:

أشار الليبراليون الجدد أمثال ماكينون-شو " Show 1973, and Mckinnon-Golbis,1979 " إلى أن العمق المالي وأسعار الفائدة المرتفعة هي من العوامل الحاسمة في تحفيز النمو الاقتصادي. واستند ادعائهم على أن الاقتصاديات النامية غالباً ما تعاني من ظاهرة الكبح المالي التي تعني تحديد أسعار الفائدة أدرياً عند مستويات منخفضة"، كنتيجة لعدم وجود أوعية متطورة للإدخار فإن الاستثمار يتوقف على قدرة الأفراد على الإدخار الذاتي. مما يعني إن تحفيز الإدخار والاستثمار يستوجب أمرين، الأول تحرير أسعار الفائدة وتطوير أوعية ادخارية بما يؤدي إلى زيادة الإدخار و الائتمان، و الثاني التخصيص الفعال للموارد المالية لدى القطاع المالي بما يسهم حتماً في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى. ووفقاً لذلك، فإن الاستثمار يتناسب طردياً مع سعر الفائدة الحقيقي وهو عكس وجهة نظر النيوكلاسيك (عبدالعظيم، 1، 2007-20).

ماهية مناخ الاستثمار

يعرف مناخ الاستثمار حسب الامم المتحدة بأنه مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتراصة وتؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له. كما عرفه البنك الدولي: هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تهيئ للمؤسسات الاستثمارية العمل بطريقة منتجة وتوفير فرص العمل، وتخفيض تكاليف مزاوله الأعمال. أصبحت الدول تصنف بأنها ذات قدرة تنافسية إذا كانت تستطيع التنافس على المستوى الدولي، في جذب الاستثمار المحلي والاجنبي. وتتنوع مؤشرات الاستثمار العالمي طبقاً للجهات المصدرة له وتستخدم تلك المؤشرات معايير مختلفة تصنف من خلال الدول وترتيبها طبقاً لتنافسياتها، وهناك العديد من المؤسسات والمعاهد والمنشآت المتخصصة من أهمها:

- مؤشرات التنافسية العالمية Global Competitiveness:

يتولى المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا بالتعاون مع 109 مؤسسة عالمية قياس قدرة الدولة على النمو والمنافسة ولقد ظهر هذا المؤشر عام 1979 ويتكون من مجموعة مؤشرات:

1- مؤشر النمو للتنافسية Growth of Competitiveness Index:

ويعكس قدرة الدولة على النمو الاقتصادي لفترة تتراوح بين 5-8 سنوات وينقسم بدوره إلى ثلاثة مقاييس: المقياس الأول: يختص بقياس الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا، الربط بشبكة الإنترنت، عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة، كثافة استخدام خطوط الهاتف النقال، عدد الهواتف الثابتة لكل ألف شخص ويمنح وزن 50% من المؤشرات. المقياس الثاني: ويقاس أداء المؤسسات العامة من خلال دراسة البيئة التشريعية ومدى سيادة القانون والنظام ودرجة الفساد والبيروقراطية ويمنح 25% من المؤشرات. المقياس الثالث: ويقاس أداء الاقتصاد الكلي ويتكون من عدة متغيرات هي معدل النمو الحقيقي، نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي استقرار أسعار الصرف، نسبة الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ويمنح وزن 25% من المؤشرات.

2- مؤشر الأعمال التنافسية: Business of Competitiveness Index

يرتكز هذا المؤشر على قياس بيئة الاعمال وينقسم إلى جزأين: درجة تطور قطاع الأعمال والمناخ الاستثماري. ويستند هذا المؤشر على (8) عوامل يمنح لكل منها وزن متساوي ثم تقاس قدرة الدولة وفق نموذج إحصائي يتم تطويره باستمرار وتتكون العوامل الثمانية على النحو الآتي: درجة الانفتاح الاقتصادي. - أداء القطاع المالي. - البنية الأساسية. - الإطار المؤسسي. - البيئة المعلوماتية. - مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي. - مؤشرات الموارد البشرية (العمال). - تطور نظم الإدارة.

3- مؤشر الحرية الاقتصادية Economic Freedom Index:

أصدر معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal عام 1995 هذا المؤشر ويقاس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال وعلاقتها الخارجية ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل يدخل بها 50 متغير يشمل: - السياسة التجارية (معدل التعريف الكمركية). - نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي). - حجم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي. - أداء القطاع المصرفي والتمويلي. - ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية. - الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي). - السياسات النقدية (سعر الصرف والتضخم). - وضوح احترام حقوق الملكية الفكرية. - مستوى الأجور والأسعار. - نشاط السوق السوداء الموازية. مع الأخذ في الاعتبار أن لهذه العوامل أوزان نسبية يتم من خلالها حساب المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي للمعايير العشرة السابقة. وقد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناءً على النقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات بحيث تنقسم الدول إلى أربع مجموعات وفق رصيدها الإجمالي على النحو التالي: (1-1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة (2-2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة (3-3.95) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة (4-5.00) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة جداً.

4- مؤشرات المخاطر القطرية:

ويصدر عن مؤسسة Political Risk Services من خلال تقاريرها عن مختلف الدول، وتقوم بترتيبها بحسب درجة المخاطر والتي تقاس من خلال إعطاء قيم عديدة لعدد من المخاطر القطرية، التي تندرج تحت ثلاث مجموعات هي: (المخاطر السياسية، الاقتصادية، والتمويلية) وتمثل مجموعة نقاط تلك المخاطر الفرعية مؤشراً للمخاطر الإجمالية للدولة. وبالتالي يستطيع المستثمر الاعتماد على هذه المؤشرات قبل اتخاذ قراره باستثماره بحيث يختار أقل الدول مخاطرة إذا ما تساوت العوامل الأخرى.

وتحتاج البلدان لتعزيز تنمية الاستثمار الى خلق بيئة اعمال ايجابية وقد اتبعت اليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة هذا النهج حيث ساهمت ثلاث عوامل مترابطة في توفير هذه البيئة: أولاً لا تتحدد بالاطر السياسي والمؤسسي والتشريعي الرسمي فقط بل وتتحدد وبدرجة اكبر ايضا بطريقة تنفيذ هذا الاطار، وثانياً تمثل مصداقية وشفافية التغيرات السياسية وامكانية توقعها عناصر حاسمة في بيئة الاعمال فاذا كان في وسع المنشآت ان تتكيف مع التغيرات في بيئة الاعمال، فن افتقار السياسة الاقتصادية الى الاستمرارية والى امكانية توقعها يمكن ان يكون ضارا للغاية ويضعف ثقة مجتمع الاعمال والذي بدوره قد يسى الى افاق النمو في أي اقتصاد، وثالثاً تسهم الاجراءات المباشرة في بعض المجالات الرئيسية مثل تبسيط اللوائح وادارتها قانون تحفيز الاستثمار في ماليزيا منحت ماليزيا المستثمرين المحليين والاجانب عدداً من المحفزات لتشجيع وتطوير الاستثمار في كافة القطاعات والفعاليات الاقتصادية، وأصدرت لهذه الغاية عدداً من القوانين والتشريعات التي تحفظ حقوقهم وامتيازاتهم داخل وخارج ماليزيا، وقد تباينت هذه المحفزات بين صناعة أو خدمة وأخرى، حسب الظروف والحالة الاقتصادية من جهة ، ونوعية الاستثمار من جهة أخرى .

تمنح الشركات أو المشاريع التي تستثمر في القطاع الصناعي، إعفاءات تختلف بين حالة وأخرى، تبعاً لدورها في تحفيز وتطوير الإنتاج ، وحسب الآتي:

تمنح الشركات التي تحفز وتطور الإنتاج الصناعي إعفاءات ضريبية بنسبة 70% من ضريبة الدخل ولمدة خمسة سنوات. تمنح الشركات التي تستثمر في أماكن محددة مثل صباح، سراواك جزيرة لبوان، كلنتان، وترنغانو وبهانغ إعفاءً بنسبة 85% من ضريبة الدخل لمدة 5 سنوات. وتعفى الشركات التي تستثمر في مجالات تقنية متقدمة إعفاءً ضريبياً بنسبة 100% ولمدة 5 سنوات.

تمنح المنشأة التي تنتج سلعا ذات كفاءة عالمية، أو ذات ميزة نسبية عالية وتستطيع المنافسة في الأسواق العالمية، من حيث السعر والجودة والنوعية إعفاءً بنسبة 100% ولمدة 10 سنوات. تمنح الشركات التي تولد ارتباطاً أمامياً أو خلفياً مع صناعات أخرى، أو تنتج سلعاً بسيطة تستخدم في عدة صناعات، إعفاءً ضريبياً بنسبة 100% ولمدة 5 سنوات. تمنح الشركات التي تستثمر في مشاريع ذات كثافة رأسمالية عالية، أو ذات تكنولوجيا عالية، مثل مشاريع الوسائط المتعددة (Multimedia Super Corridor) (MSC) إعفاءً ضريبياً لمدة 5 سنوات وبنسبة 100%، وتسمح الأنظمة بتمديد فترة الإعفاء لمدة 5 سنوات أخرى. كما نالت منشآت الأبحاث والتطوير (R&D) نفس الإعفاءات مع منح قروض ميسرة ذات فترات استرداد طويلة تصل إلى 15 سنة. تسهيلات قانونية بضمن حق المستثمر الاجنبي من التامين والمصادرة. إعفاءات من ضرائب الاستيراد على المكنان وقطع الغيار والمواد الأولية. وينصب تركيز الحكومة الماليزية حالياً على تشجيع عددا من الصناعات التي تتميز بالخواص التالية:

أ. التي لها قيمة مضافة عالية للنتائج المحلي الإجمالي. ب. التي تستخدم تقنية متقدمة ومتطورة. ج. التي لها نشاطات رائدة في مجال البحوث والتطوير والاختراعات. د. الصناعات التي تساهم في تطوير قطاع الخدمات مثل التصاميم، إعادة التصنيع، الاختبارات، التغليف والتوزيع، التي لها فروع في الخارج.

سياسة التملك في الاستثمارات الجديدة: أصدرت الحكومة قانوناً يمنح المستثمرين الأجانب حرية التملك في ماليزيا وبالذات في القطاع الصناعي اعتباراً من 1998 وحسب الآتي - يحق للمستثمر الأجنبي أن يمتلك 100% من موجودات المشروع. ب. يعفى المستثمر الأجنبي من شروط تصدير نسبة من منتجاته. وترحب الحكومة بالاستثمار في القطاع الصناعي وفق صيغة المشاركة في الملكية والإدارة .

كما وقعت ماليزيا على الاتفاقية العالمية لضمان الاستثمار (Investment Guarantee Agreements) (IGA) ، مع 60 دولة نامية ومتقدمة بهدف تعزيز وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي إليها ، وبموجب اتفاقية IGA يستفيد المستثمرين الأجانب من الضمانات التالية:

حماية المستثمرين من التأميم والمصادرة. ب. حرية تحويل الأرباح، ورأس المال والمدفوعات الأخرى. ج. تسوية المنازعات التي قد تنشأ بالاعتماد على القوانين والأنظمة الدولية وعلى التحكيم الدولي، وفقاً لاتفاقية تسوية المنازعات الاستثمارية الدولية والتي انضمت ماليزيا إليها عام 1969. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى حماية رؤوس الأموال ولاسيما الأجنبية منها من المصادرة والتأميم، وضمان إعادتها إلى أصحابها وفقاً للقوانين الدولية.

محفزات تشجيع التصدير

يمنح المستثمرين الذين يصدرن ما لا يقل عن 30% من إنتاجهم الصناعي إعفاءات ضريبية قدرها 10% من قيمة الإنتاج. 2. يمنح المستثمرين الذين يصدرن 50% من إنتاجهم الصناعي للخارج إعفاءً ضريبياً على الدخل بنسبة 50% من قيم السلع المنتجة. 3. تمنح الشركات المصدرة للفواكه الطازجة والمجففة وورود الزينة الحية أو المجففة إعفاءً بنسبة 10% من ضريبة الدخل. 4. تمنح الشركات التي تقدم خدمات خارجية في مجال: الاستشارات القانونية، المحاسبة، الخدمات الهندسية، التسويق، خدمات الأعمال، خدمات المكاتب، الإدارة، الصحة، التعليم، النشر، تقنية المعلومات والاتصالات، إعفاءً ضريبياً بنسبة 50% من ضريبة الدخل.

مناخ الاستثمار في ماليزيا - مكونات النهضة الماليزية المعاصرة

نما الاقتصاد الماليزي منذ عام 1970 وحتى عام 1995 بمتوسط سنوي يتراوح بين 8 - 8.5% ، ومنذ عام 1996 بدأت وتائر النمو بالانخفاض، وأصبحت سالبة في عام 2001 ، ثم عادت إلى الانتعاش في العام 2002-2004 . لقد لجأت معظم الدول الاسيوية المتضررة الى صندوق النقد الدولي IMF لتوفير السيولة اللازمة والاقتراض منه ووضع الخطط اللازمة للمعالجة ولكن نجاحها كان محدوداً، وقد شذت عن ذلك ماليزيا حيث رفضت الذهاب الى الصندوق والاذعان الى شروطه وسياساته، واعتمدت على ذاتها في مواجهة الازمة فهل نجحت في ذلك؟ دعنا اولاً نستعرض الازمات التي تعرضت لها الاقتصاد الماليزي حيث واجه الاقتصاد منذ استقلال ماليزيا عام 1957 ستة أزمات رئيسية هي: أزمة السلع الأولية-1956 - 1972 أزمة النفط - 1973 - 1974 أزمة السلع-1980 - 1981، أزمة السلع الإلكترونية-1985 -- 1986 ، الأزمة المالية-1997-1998 الازمة العالمية الامريكية 2008- وحتى الوقت الحاضر والشكل التالي يوضح أسباب الازمة الماليزية:

هذا يعني في المحصلة النهائية ان تزايد الفائض التجاري لا يكفي لتغطية مبالغ المديونية الخارجية مما يجعل الاداء الاقتصادي متذبذباً ومرهوناً بالعوامل الخارجية. من جانب اخر نمت الاستثمارات الاجنبية المباشرة FDI بمعدلات متسارعة في فترة التسعينات لتصل الى اعلى مستوى لها عام 1996 بقيمة 13.5 مليار دولار، ولكنها سرعان ما تدهورت اثناء وبعد الازمة لتصل الى مليار واحد عام 2001، واستمرت بالهبوط التدريجي لتصل الى تدفقات عكسية بلغت (-8.8 مليار دولار) عام 2008 و(-4.1 مليار دولار) عام 2011. ثم اخذ يتأرجح بين 3.6% عام 2006 الى 5% عام 2010 و4.2% عام 2014، ثم عاد وانخفض الى 2.6% و2.8% عامي 2016 و2017 على التوالي، نتيجة لتذبذبات في الطلب المحلي والاجنبي، كما شهد راس المال الاجنبي اتجاهاً عكسياً في آسيا عموماً وماليزيا خصوصاً وذلك بسبب بعض الاضرابات السياسية الداخلية والسياسات الحمائية التي اتخذتها الولايات المتحدة وبريطانيا تجاه بعض المنتجات الاسيوية، كما ساهم ارتفاع الاجور وتكلفة المعيشة في تخفيض قدرة السلع الماليزية على المنافسة في الاسواق العالمية، وساهمت تقلبات السوق المالية وتدهور سعر صرف العملة المحلية في زيادة تكاليف المنتج المحلي.

كما انخفض الاستثمار المحلي بنسبة 2.7% عام 2016 مقارنة 3.7% لسنة سابقة نتيجة لانخفاض النمو في الاستثمار الخاص بسبب ضعف الارباح وتدهور بيئة الاعمال، كما شهد الاستثمار الحكومي انخفاضاً الى -1% عام 2016 نتيجة لتدهور اسعار النفط والتكشف الحكومي. انخفض معدل نمو الصادرات الى 1.1% مقارنة 1.6% وزادت الاستثمارات بمعدل 1.9% مقابل 0.4% لنفس الفترة. شهد تدفق راس اتجاهاً عكسياً بلغ 1.2 مليار دولار بينما قفزت FDI قيم الى 17.9 مليار رنكت مقارنة 4.9 مليار عام 2015. قفزت المديونية الى مستويات عالية لتسجل 200.6 مليار دولار عام 2016 بمعدل نمو 6.2% ومشكلاً نسبة 74% من GDP. ان التدفق العكسي لرؤوس الاموال الاجنبية وانخفاض الانتاجية والتكنولوجيا الجديدة والتكيف الهيكلي والاصلاحات في السوق المالية هي قيود رئيسية على النمو المستقبلي. (Economic Report 2017)

تستمد التجربة الماليزية خصوصيتها من أنها " محاولة للدخول في دائرة العولمة مع محافظتها على هامش كبير من الوطنية الاقتصادية "، وذلك بالاعتماد على استراتيجية التصنيع الموجهة إلى التصدير، والتي تشكل حالياً في المتوسط حوالي 83% من تجارة ماليزيا الخارجية، وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية، ومازال الساسة يعولون عليها في تحقيق الطموحات القومية. فالهدف الرابع المركزي في الرؤية المستقبلية 2020 هو " تأسيس مجتمع قيمي كامل، يكون فيه المواطنون على درجة من التدين والقيم المعنوية والمعايير الأخلاقية الرفيعة.

مقومات النجاح الاقتصادي: قصة النجاح الماليزية اعتمدت على مجموعة عناصر:

- 1- الاعتماد على الذات، 2- الثقافة والتقاليد والقيم المعنوية الشرق آسيوية، 3- الاستقرار السياسي والاجتماعي ووجود شخصية سياسية مؤهلة، 4. الموضوعية السياسية والتصحيح،
5. البساطة وعدم الإسراف 6 احترام السلطة، 7- الأسرة المستقرة 8- التسامح والوفاق العرقي 9. الاعتدال بالقومية، 10. تحسن إنتاجية الموارد الاقتصادية 11. استقرار السياسة الاقتصادية 12. التحول الهيكلي واعتماد سياسات تجارية ملائمة 13. الإدارة الاقتصادية السليمة 14. المحاكاة المبصرة تعتبر اليابان مثلاً أعلى لماليزيا في النمو. فقد صاغت الحكومة عام 1981 استراتيجية سياسية أطلق عليها النظر شرقاً ومضمونها الاستفادة من التجربة اليابانية وتقليد الجوانب الناجحة تقليدياً " مبصراً" مثل الاتجاه التصديري والاستثمار في التنمية البشرية والنظم الادارية المحكمة. وكان للاستثمارات اليابانية دور كبير في تمويل وتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. 15. تراكم رأس المال البشري والمادي 16. المزوجة بين التدخل الحكومي والحرية الاقتصادية 17. إقتناء المعرفة التقنية واستيعاب دورها في إطار التنمية 18. تشجيع القطاع الخاص، 19. محاربة الفساد بكافة أنواعه.

مؤشرات مناخ الاستثمار

أعلن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum في تقريره عن التنافسية العالمية أن دول أوروبا الشمالية ونظيراتها الرئيسية في آسيا حققت أكثر معدلات اقتصادية تنافسية على المستوى العالمي مثبتة مركزها بين أعلى عشر دول في العالم. وقال المنتدى في تقريره من جنيف حول التنافسية العالمية عام 2010 تشمل 104 دولة أن هناك 3 دول آسيوية هي أكثر تنافسية وديناميكية على مستوى النمو العالمي، إذ احتلت هذه الدول: تايوان (4) وسنغافورة (7) واليابان (9) في حين احتلت هونغ كونغ المرتبة (21) وكوريا (29) وماليزيا (31) وتايلند (34) والصين (46) بينما احتلت كل من اندونيسيا والفلبين وفيتنام المراكز (69)، (76)، (78) على التوالي. وأوضح التقرير أن الدول التي في أسفل القائمة التنافسية العالمية تضمنت كل من نيكاراغوا، وهندوراس، واثيوبيا، وبنغلاديش.

من جانب آخر، أظهر التقرير ترتيب الدول حسب استخدامها للتكنولوجيا باستخدام مؤشر التكنولوجيا العالمي Technology Index، حيث احتلت تايوان المرتبة (2)، واليابان المرتبة (5) وكوريا (9) وسنغافورة (11) وماليزيا (27) وهونغ كونغ (34) وتايلند (43) والصين (62) والهند (63). بينما تراجعت الدول الآسيوية عن مواقعها المتقدمة عند استخدام مؤشر كفاءة المؤسسات الحكومية Public Institutions Index لتحصل هونغ كونغ على المركز (9) وسنغافورة (10) واليابان (16) وتايوان (27) وماليزيا (38) وكوريا (41) وتايلند (45) والصين (55). في حين احتلت سنغافورة المركز الأول في العالم عند استخدام مؤشر استقرار بيئة الاقتصاد الكلي Macroeconomic Environment Index تلتها تايوان بالمركز التاسع وهونغ كونغ في المركز 13 ماليزيا 20 وتايلند 23 والصين 24 واليابان المرتبة 29. وعند استخدام مؤشر مدى توفر فرص العمل التنافسية The Business Competitiveness Index احتلت اليابان المركز (8) عالميا على مستوى الدول والثالث على مستوى الشركات الفردية في العالم تلتها سنغافورة في المركز (10) و (13) على التوالي، ثم هونغ كونغ (11) و (15) وتايوان (17) و (12)، وماليزيا (23) و (28)، وكوريا (24) و (21) والصين (47) و (39) على التعاقب. وقد حققت ماليزيا 125 من مجموع 138 دولة في مؤشر التنافسية العالمية عام 2017 مقارنة 128 من مجموع 144 عام 2012 وفي مؤشر الاختراعات الى 92، ومؤشر تطور السوق المالية الى 109 عام 2017. بينما حققت مستويات امكانية الحصول على التمويل المباشر والفساد وعدم الاستقرار السياسي والاداء الحكومي نسب عالية بلغت 27.1، 13.7، 9 و 5 من مجموع 28 نقطة عام 2017.

الانموذج القياسي

أولت النماذج القياسية الكلية الحديثة أهمية بالغة للعلاقة ما بين النظرية والواقع من خلال إضفاء غطاء نظري متسق لتوصيفات النماذج وكذلك الاعتماد على طرق للتوصيف الديناميكي وجعل المعادلات تتفق مع المعطيات من خلال صياغة نماذج دقيقة وإجراء اختبارات متعددة لكشف كل مشاكل التوصيف Misspecification القياسية، وذلك باستخدام مجموعة من المرشحات مثل اتجاهات التكامل المشترك Co-integration وآلية تصحيح الخطأ العشوائي (ECM) Error Correction Model. استخدم نموذج جوهانسون جليس (Johansen Juselius) لأجراء التكامل المشترك ومعرفة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، كما اعتمد كذلك على نموذج عدم التجانس المشروط للانحدار الذاتي Antorggrisive Conditional Heteroscedasticity (ARCH) الذي يستخدم عادة في النماذج الاستثمارية والنقدية والزراعية، لأن الاتجاه الحديث لدى المستثمرين لا ينصب فقط على تحليل العوائد المتوقعة في أسواق المال والمحاصيل، وإنما يهتمون أيضاً بعنصر المخاطرة أو عدم التأكد (Uncertainty)، ولدراسة عدم التأكد فنحن بحاجة إلى نماذج خاصة تتعامل مع تقلب (Volatility) قيم المتغيرات عبر سلسلة زمنية أو ما يمكن أن نطلق عليه بتباين السلسلة (Variance)، ثم تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Correction Model لتقدير العلاقة في المدى القصير، وبعدها إجراء سببية جرانجر (Granger Causality) لمعرفة إذا ما كانت هناك علاقة سببية بين المتغيرات ونوعية هذه العلاقة هل هي احادية ام تبادلية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1990-2017. كما اعتمد الباحث أسلوب التحليل من العام الى الخاص (General to Specific Modeling) المقدم من قبل (Hendry,1995)، ويتضمن الانموذج العلاقة المطلوب تقديرها أو بحثها ضمن حركة ديناميكية ومنها المتغير التابع ذو التخلف الزمني والمتغيرات المستقلة.

أن هناك العديد من العوامل المؤثرة في تهيئة مناخ الاستثمار وهي المرحلة الأهم كونها تحفز المستثمر المحلي والاجنبي على اتخاذ القرار الاستثماري بسرعة من جهة، وتخلق جو من المنافسة الايجابية والتكامل بينهما من جهة أخرى.

سنحاول القاء الضوء على اهم العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري المحلي والاجنبي وهل هناك اختلاف بينهما باستخدام المعادلة التالية:

$$Invest_t = h_0 + h_1 CP_t + h_2 KL_t + h_3 EF_t + h_4 FDI_t + h_5 PRS_t + GRO_t + \mu_t$$

إذ يمثل (*Invest*) معدلات الاستثمار، و(*GRO*) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و(*CP*) مؤشر مدركات الفساد، و(*KL*) مؤشر كوف وقياس قدرة الدولة على التكيف مع العولمة، (*EF*) مؤشر الحرية الاقتصادية، (*PRS*) ويضم (المخاطر السياسية، مؤشر معلومات الاعمال، الاستقرار السياسي وحرية التصويت، كفاءة الاداء الحكومي، السيطرة على الفساد، حوكمة الدولة ودور القانون)، و(*FDI*) نسبه الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي، و (ϵ_t) حد الأخطاء العشوائية. كما تم إجراء العلاقة السببية، واعتماد طريق أي المتغيرين يبدأ التأثير في الآخر، وذلك لاختيار السياسة الملائمة. على الرغم من أن تحليلات الانحدار تتعامل مع الاعتمادية لمتغير ما مع متغيرات أخرى، إلا أنها لا تعطي اتجاه العلاقة ومن أين يبدأ التأثير، وبعبارة أخرى، وجود علاقة بين المتغيرات لا تعني وجود سببية أو اتجاهاً للتأثير. (Gujarati,2003,696) فإذا كان هناك متغيران (*X*, *Y*) فاختبار السببية يبين اتجاه التأثير أهو من (*X*) إلى (*Y*) أو بالعكس، فإذا كان (*X*) يحدث في الماضي فمن المحتمل أن يسبب (*Y*) الذي يحدث لاحقاً. يستخدم غالباً اختبار (*Granger*) للسببية فلو كان هناك متغيران هما الاستثمار المحلي (*Invest*) والاستثمار الاجنبي المباشر (*FDI*) فلمعرفة اتجاه السببية بينهما تستخدم المعادلتان الاتيتان:

$$Invest_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i Invest_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j FDI_{t-j} + \mu_{1t} \dots \dots \dots (1)$$

$$FDI_t = \sum_{i=1}^n \lambda_i FDI_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j Invest_{t-j} + \mu_{2t} \dots \dots \dots (2)$$

تحليل النتائج: اختبار التكامل المشترك لـ جوهانس-جيوجليس "Johansen-Juselius"

تتمثل المرحلة الاولى اختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك وتوازن مستقر طويل الأجل بين متغيرات الاستثمار المحلي والاجنبي والنمو الاقتصادي ومؤشرات كوف والفساد والحرية الاقتصادية والحكومة الالكترونية.

جدول (1) نتائج التكامل المشترك - جوهانس-جوجيلس

Hypothesized***	Value Eigen	Max – Eigen Statistic	Critical Value 0.05	**Prob.
$r = 0$	0.884821	108.7623	69.8214	0.0000
$r \leq 1$	0.65212	52.55245	49.85613	0.0175
$r \leq 2$	0.594986	37.47456	41.49720	0.2366
$r \leq 3$	0.404986	25.09794	29.79707	0.1580
$r \leq 4$	0.357958	11.59952	15.49471	0.1772
$r \leq 5$	0.003030	0.078902	3.841466	0.7788

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي "EViews 10"

(**) مستوى المعنوية عند 5%.

*** هناك متجهين للتكامل المشترك احدهما يساوي 0 والآخر بين الواحد والصفر، ولهذا نعتمد على الثاني

يتضح من الجدول (1) أن كافة المتغيرات لها على الأقل علاقة تكامل مشترك وبالتالي توجد هناك علاقة توازنه مستقرة طويلة الأجل بينهما. ويظهر من الجدول رفض فرضية "العدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المقدره" باعتماد كلا المؤشرين، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود على الأقل متجه تكامل مشترك واحد، أي أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المقدره وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية والتي تشير إلى أن كل من متغيرات الاستثمار الكلي والاجنبي وبعض مؤشرات مناخ الاستثمار والنمو الاقتصادي هي متغيرات طويلة الأجل.

تحليل النتائج طويلة الأجل:

يلقي الجزء الأول من النتائج الضوء على الاستثمار المحلي الذي يتأثر بشكل سلبي بمؤشر كوف والمتضمن التأثير السلبي للعولمة على الاقتصاد الماليزي حيث ان هناك ركود عالمي نتج عن الازمة العالمية 2008 ترتب عليه انحسار الطلب العالمي على السلع الماليزية صاحبه انخفاض كبير في تدفق الاستثمارات الاجنبية وانخفاض في تدفق الموارد والتمويل الاجنبي، كما ان هناك منافسة قوية للاستحواد على السوق الماليزية من قبل الصين من جهة والولايات المتحدة من جهة اخرى تسبب في ضياع الكثير من الفرص، اضافة لذلك ان اسعار السلع الماليزية مرتفعة نسبيا ولا تستطيع المنافسة عالميا لارتفاع اسعار العمالة الماليزية وعدم جودة انتاج غالبية السلع مقارنة بالسلع الاسيوية والصينية، على الرغم من قيام الحكومة باجراء تخفيضات متكررة في سعر صرف العملة المحلية تجاه الدولار فقد كان سعر الصرف 2.8 رنكت لكل دولار عام 2000 اصبح 5.3 عام 2016. بينما تمارس المؤشرات الاخرى اثارا ايجابيه مما يعني ان هناك استقرارا سياسيا واقتصاديا وتدني في مؤشرات مدركات الفساد بما يحفز المستثمرين على اتخاذ القرار والشروع بالاستثمار، كما ساهم ارتفاع مستوى الدخل في خلق طلب موازي لسحب الانتاج المحلي. كما عزز هذا الاستقرار وجود تكامل بين الاستثمار المحلي والاجنبي (Crowding-in) بما يؤثر ايجابا في تسريع النمو الاقتصادي. أن تمويل الاستثمارات المحلية والاجنبية يعتمد بشكل أساسي على الموارد الأجنبية وخاصة القروض قصيرة الأجل، وبالتالي فإن الاستثمار ومن ثم النمو يتأثر سلبا وايجابا بتذبذب هذه التدفقات.

وإذا ما أخذنا الاستثمار الاجنبي كمتغير معتمد فإن مؤشر مدركات الفساد يمارس دوراً سلبياً طاردا للاستثمار اذ ان انتشار المحسوبية واخذ عمولات تيسير وتسريع تنفيذ المشاريع الاجنبية والفساد السياسي تعتبر من الحالات المؤثرة في ماليزيا، كما ان تعرض البلاد الى العديد من الصدمات الخارجية أثر سلبا في النمو الاقتصادي مثل الازمة العالمية 2008 وازمة الدين الاوربي 2011 وغيرها وولد بيئة حاضنة لتفشي الفساد، كما ساهم في هروب الاستثمار الاجنبي الى دول الجوار وخاصة الى الصين. وقد أظهرت التقديرات القياسية معنوية إحصائية عالية منها معنوية قيمة t وارتفاع معامل الارتباط R^2 ومؤشر درين واطسن.

الجدول (2) تقدير العلاقة بين معدل الاستثمار وعدد من مؤشرات مناخ الاستثمار في ماليزيا

قياس التنبؤيات وفق نموذج ARCH							
المتغيرات	β_3	t	R^2	R^{2adj}	F	AIC	DW
المتغير المعتمد Invest							
FDI	0.72	12.6	0.66	0.58	16	5.2	1.6
EF	0.41	7.2					
CP	0.45	6.1					
KL	-0.35	15.4					
PRS	0.22	3.86					
C	2.3	2.3					
قياس التنبؤيات وفق نموذج ARCH							
	المتغير المعتمد FDI	t	R^2	R^{2adj}	F	AIC	**DW
Invest	0.11	13.2	0.59	0.52	14	3.4	1.8
EF	0.09	18.2	0.59	0.52	14	3.4	1.8
CP	-0.11	6.5					
KL	-0.019	5.5					
PRS	0.12	2.6					
C	24.4	3.3					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي "EViews 10"

(* مستوى المعنوية عند 5%).

** علما ان AIC يوضح فترات التباطؤ الامثل، و DW يقيس وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

تحليل العلاقة قصيرة الاجل

- 1- استمرارية التأثير السلبي لمؤشرات مدركات الفساد على القرار الاستثماري المحلي والاجنبي، اي ان الاقتصاد الماليزي لم يتعافى تماما وانه لا زال معرضاً لمزيد من الصدمات.
- 2- ادت الازمة العالمية الى مزيدا من التدفقات العكسية للاستثمارات الاجنبية وتزايد الاعتماد على القروض قصيرة الاجل التي تمتاز بمخاطرها الكبيرة ويعود ذلك الى ثلاثة اسباب: الاول ظهور مستقطب جديد للاستثمارات الاجنبية وهو الصين التي تمتاز بفعاليتها الرخيصة واسواقها الواسعة ومهارة ايدها العاملة مقارنة بماليزيا، والثاني ، شحة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية الى كافة دول العالم وخاصة الى آسيا ومنها ماليزيا نتيجة الازمة العالمية، والثالث انخفاض الطلب العالمي على الصادرات وخاصة الاسيوية من الدول المتقدمة الاوربية وامريكا التي تشكل 40 % من الطلب العالمي.
- 3- ان الاستثمار الاجنبي ينافس الاستثمار المحلي على الموارد والاسواق والفرص الاستثمارية المتنوعة مما يشكل تزاخماً على الموارد (Crowding-out) ويؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي.
- 4- ويظهر معامل ECM بقيم سالبة وبمعنوية إحصائية هذا يعني أن العوامل الداخلية تساعد على تحقيق التكيف نحو المدى الطويل حيث بلغت سرعة معامل التكيف حوالي (0.25 -) وهذا يعني أن 25% من الخلل في توازن النمو الاقتصادي في السنة السابقة يتم تصحيحه في السنوات اللاحقة ، والتوازن يتحقق بعد مرور اربعة سنوات بالنسبة للمستمر المحلي .
- 5- يتضح إن هناك اختلاف في طبيعة العلاقة بين الاستثمارين من جهة والنمو في الأجل الطويل عن الأجل القصير.

جدول (3) نتائج نموذج تصحيح الخطأ العشوائي ECM

$$\Delta Invest = 28.8 - 0.62\Delta FDI_{t-1} - 0.34\Delta CP_{t-1} + 0.09EF_{t-1} + 0.29\Delta KL_{t-1} + 1.09\Delta GRO - 0.25EC_{t-1}$$

(1.4) (1.5)* (1.6)* (0.6) (1.7)** (6.1) (-2.2)**

$R^2 = 0.76$, $\bar{R}^2 = 0.68$, L. K = -54.3, AIC = -4.9, F. Statistic 6.5.

$$\Delta FDI = -6.2 - 0.62\Delta Invest_{t-1} - 0.29\Delta CP_{t-1} + 0.18EF_{t-1} + 0.14\Delta KL_{t-1} + 0.17\Delta GRO + 0.15EC_{t-1}$$

(12.2) (0.59) (1.2)* (1.09) (1.8)** (1.9)** (-3.9)**

$R^2 = 0.55$, $\bar{R}^2 = 0.41$, L. K = -40.3, AIC = -3.7, F. Statistic 3.9.

الجدول (4) يبين تقدير وتحليل العلاقة السببية لكرنجر

جدول (4) تقدير العلاقة السببية لكرنجر

The Direction of the relationship	F	Lags	Results
$EF \Rightarrow Invest$	3.4	1	يسبب-علاقة ذات اتجاه واحد
$KL \Rightarrow Invest$	9.2	1	يسبب-علاقة ذات اتجاه واحد
$PRS \Rightarrow Invest$	4.3	1	يسبب-علاقة ذات اتجاه واحد
$FDI \Rightarrow CP$	3.3	1	يسبب-علاقة ذات اتجاه واحد
$KL \Leftrightarrow FDI$	9.8	1	يسبب-علاقة ذات اتجاهين
$FDI \Leftrightarrow KL$	2.9	1	يسبب-علاقة ذات اتجاهين
$PRS \Rightarrow FDI$	6.8	1	يسبب-علاقة ذات اتجاه واحد
$KL \Rightarrow Gro$	3.4	1	يسبب-علاقة ذات اتجاه واحد
$Invest \Rightarrow CP$	6.2	1	يسبب-علاقة ذات اتجاه واحد

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي " EViews 10 "

يمكن استنباط أهم اتجاهات العلاقات السببية بين الاستثمار المحلي والاجنبي والنمو الاقتصادي ومؤشرات مناخ الاستثمار في الجدول (4):

1. وجود علاقة سببية احادية متجهة من العولمة الى النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر، اي ان تسريع النمو الاقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على الاسواق العالمية وانه مؤشر مهم لتوسيع الاستثمارات وتسريع النمو الاقتصادي. الاجنبية، وهذه حقيقة تعكس الاستراتيجية الاسيوية المبنية على ان الاستثمار الاجنبي والصادرات كقائد للنمو الاقتصادي FDI-Export- Led Growth
2. تشير النتائج الى أنه هناك علاقة سببية احادية الاتجاه من (EF, KL, PRS) الى الاستثمار المحلي ، ومن الاستثمار الى مؤشر مدركات الفساد بمعنى ان زيادة الاستثمار تؤدي الى تنامي الفساد .
3. ان هناك علاقة سببية ثنائية تتجه من الاستثمار الاجنبي الى العولمة وبالعكس، ومن المخاطر السياسية الى الاستثمار الاجنبي.

اهم الاستنتاجات:

- من المناقشة النظرية والنتائج القياسية يمكن التوصل الى اهم الاستنتاجات:
- 1- ان من اكثر العوامل المؤثرة في تهيئة مناخ الاستثمار هما عدم قدرة السلع الماليزية على المنافسة في الاسواق العالمية مقارنة بالصين وكوريا، وانتشار الفساد الاقتصادي والاداري .
 - 2- ان هناك تشابه في تأثير العولمة السلبي في جذب الاستثمارين المحلي والاجنبي وفي المديين القصير والطويل.
 - 3- يضاف الفساد كعامل اضافي معوق للاستثمار الاجنبي في المدى الطويل.
 - 4- وجود علاقة سببية متجه من العولمة الى النمو الاقتصادي والاستثمارين المحلي والاجنبي مما يشير الى اهمية الاسواق العالمية في تسريع النمو الاقتصادي.
- لكي تصل ماليزيا الى أهدافها المستقبلية (رؤية ماليزيا 2020) والخاص بتحولها الى دولة صناعية متقدمة قادرا على النمو الذاتي يقدم الباحثان بعض التوصيات ليتسنى للمخطط وواضعي السياسة الاقتصادية الاستئارة بها:
- 1- يجب التركيز على تغيير سلوكية وتفكير الافراد والحكومة بالتركيز على تطوير المجتمع المدني والبرامج الالكترونية والمنافسة العالمية
 - 2- معالجة الفساد بكافة انواعه عن طريق تشخيص المفسدين ونشر محكماتهم في اجهزة الاعلام من جهة، واعداد برامج توعية صورية ومرئية بخطورة الفساد واثاره المدمرة على اعاقا النمو الاقتصادي.
 - 3- تشير المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا انها استفادت كثيراً من تكاملها مع الصين عن طريق توقيع اتفاقية التجارة الحرة، حيث اتخذت العديد من الاجراءات التحوطية المالية والحقيقية واجرت العديد من الاصلاحات الهيكلية ووطدت علاقاتها التجارية والمالية بحيث ان أدائها الحالي قد تأثر بشكل محدود نسبياً وصمد الاقتصاد الى حد كبير تجاه الصدمات الخارجية وخاصة التوقفات الفجائية في التمويل الخارجي والتدفق العكسي للاستثمارات الاجنبية المباشرة.
 - 4- اجراء التعديلات المطلوبة على قانون الاستثمار وازالة العوائق التي يمثلها القانون الحالي، ومن أهمها منح الحوافز والامتيازات والتسهيلات،
 - 5- تقوية اساس البنية الاقتصادية الوطنية واستكشاف مجالات جديدة للنمو عن طريق تحفيز قطاع الزراعة بتطوير تقنية الاحياء والتكنولوجيا، وتحفيز الصناعة بتوسيع الاستثمار في الصناعات ذات التقنية العالية وتقوية قطاع الخدمات في مجالات السياحة والتعليم والصحة.
 - 6- إنشاء محاكم متخصصة تتولى المنازعات المتعلقة بقضايا الاستثمار وفق برنامج زمني محدد وبما يخفف الكلفة وسرعة الفصل بين المتخاصمين وأن تكون أحكام هذه المحاكم نافذة غير قابلة للطعن.
 - 7- تحسين نظام الخدمات العامة عن طريق الغاء البيروقراطية ورفع كفاءة نظام الخدمات العامة. على الحكومة أن تعمل على تحسين البنية الأساسية كتوسيع الطرق في المناطق الريفية وإشراك القطاع الخاص في إنشاء بعض البنية الأساسية، وهذا الأسلوب قد يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في مشروعات البنية الأساسية مثل الكهرباء.



دور مؤشرات مناخ الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي: دراسة قياسية عن ماليزيا 1990-2016

8- الاهتمام والعمل الدؤوب حول تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي كونهما من أهم المحددات لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لذلك فإن الأمر يتطلب إصلاح السياسات المالية والنقدية وغيرها من السياسات في إطار الالتزام بالمفاهيم الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي وإيجاد استقرار في الأسعار وفي سعر صرف العملة الماليزية.

9- تبني سياسة فاعلة للترويج للاستثمار من قبل جهة مختصة تقوم بإصدار النشرات والاعلانات والاتصال بالعالم وعقد الندوات داخل وخارج ماليزيا لعرض الفرص الاستثمارية، وعرض مؤشرات الاقتصاد الماليزي للعالم لكونها الأهم في البيئة الاستثمارية، كما لابد من عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف الخاصة بالاستثمار.

10- تعزيز الشراكة الذكية بين المستثمرين في القطاع العام والخاص والافراد والحكومات والاعلام من جهة والاستثمار الاجنبي المباشر من جهة أخرى بما يساعد على توزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة ويساهم في خلق حالة تكاملية لا تنافسية مما يساهم في تسريع النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية:

1. أبو علي، محمد سلطان، 2009، النمو غير المنتظم "اختبار إسهام القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر 1960-2000"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، "تقييم واستشراف" 23-25 مارس، بيروت، الجمهورية اللبنانية.
2. آل شبيب، دريد كامل، 2009، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
3. آل شبيب، دريد كامل، 2009، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
4. ايدجمن، مايكل، 1999، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للترجمة والنشر، الرياض-السعودية.
5. الحلاق، سعيد ومريان، نادرة، 2000، الاستثمار الخاص وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 27، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن.
6. الحمود، غدير بنت سعد، 2004، طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود.
7. عبد الرزاق، مولاي لخضر و شعيب، بونوة، 2009، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر- مجلة الباحث، العدد 7، الجزائر.
8. عبد العظيم، عادل، 2007، اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات، المعهد العربي للتخطيط "سلسلة بحوث جسر التنمية" المجلد 6، العدد 67، تشرين الثاني، الكويت.
9. عريقات، حربي محمد موسى، 2006، مبادئ الاقتصاد الكلي (التحليل الكلي)، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان - الأردن.
10. عريقات، حربي محمد موسى، 2006، مبادئ الاقتصاد الكلي- التحليل الكلي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان-الأردن.
11. العيسى وقطف، نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان، 2006، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
12. الفارس، عبد الرزاق، 1997، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان.
13. قائد، علي عبدالله، 2007، تطور الاستثمار في ظل تحسين جهود المناخ الاستثماري وتوفر الفرص في الجمهورية اليمنية، المجلة العلمية، العدد 43، جامعة اسبوط، اليمن.
14. مطر، محمد، 2009، إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العلمية، الطبعة 5، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان - الأردن.



دور مؤشرات مناخ الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي: دراسة قياسية عن
ماليزيا 1990-2016

15. المولى، عبدالستار رائف حسن حمادي، 2010، تحليل اقتصادي قياسي للإتفاق الاستثماري الزراعي في القطاع الزراعي العراقي مع التركيز على المنطقة الغربية بمحافظة الأنبار للمدة 1980-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الرمادي – الأنبار، العراق.

ثانياً: المصادر الإنكليزية:

1. Banerji, A., S. Saksonovs, H. Lin, and R. Blavy. 2014, "Youth Unemployment in Advanced Economies in Europe: Searching for Solutions." IMF Staff Discussion Note, Washington DC.
2. Charles P. Jones, 2004, Investment Analysis and Management, Ninth Edition, John Wiley, Sons, Inc
3. Escribano, Alvaro and J. Luis Guasch. —Assessing the Impact of the Investment Climate on Productivity Using Firm-Level Data: Methodology and the Cases of Guatemala, Honduras, and Nicaragua.
4. Lim, P. J. 2016, "Malaysia's Labour Market and Job Creation under the Economic Transformation Plan (ETP) 2011 to 2015." Penang Institute Research Paper, Penang.
5. Ministry of Finance 2016. Touch Points on the 2017 Budget. <https://www.pmo.gov.my/bajet2017/TouchPointsBudget2017.pdf>. Accessed January 2017.
6. Nixon, S. Asada, H., and Koen, V. 2017, "Fostering Inclusive Growth in Malaysia." OECD Economics Department Working Papers, No. 1371, Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.
7. Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) 2008. "Off to a Good Start? Youth Labour Market Transitions in OECD Countries." OECD Employment Outlook, Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.
8. Rose-Ackerman, Susan, 1996, —Redesigning the State to Fight Corruption: Transparency, Competition and Privatization. Public Policy for the Private Sector 75.
9. Scarpetta, S., Sonnet A., and Manfredi T. 2010. "Rising Youth Unemployment during the Crisis: How to Prevent Negative Long-term Consequences on a Generation?" OECD Social, Employment and Migration Papers, No. 106, Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.
10. Thomas, S. "2016 Best Career Apps and Websites to Land Your Dream Job." Huffington Post. http://www.huffingtonpost.com/herri-thomas/2016-best-career-apps-and_b_9125474.html. Accessed February 2017.
11. World Economic Forum, 2015, The Global Competitiveness Report 2015-2016, Geneva, Switzerland, www.weforum.org.
12. World Economic Forum, 2012, The Global Competitiveness Report 2012-2013, Geneva, Switzerland, www.weforum.org.



دور مؤشرات مناخ الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي: دراسة قياسية عن
ماليزيا 1990-2016

13. World Bank (WB) 2011. “Brain Drain.” Malaysian Economic Monitor, Bangkok: World Bank Office.
14. World Bank. —Doing Business 2012: Doing Business in a More Transparent World. Washington, DC: World Bank
15. ____ 2011. “Social Cohesion in Southeast Asia.” Document from Seminar co-organised by the OECD Development Centre, the Ministry of Foreign Affairs of Thailand, King Prajadhipok’s Institute and the Office of the National Economic and Social Development Board of Thailand. <https://www.oecd.org/dev/48923362.pdf>. Accessed January 2017.
16. ____ 2013. “Structural Policy Challenges for Southeast Asian Countries: Malaysia.” OECD Southeast Asian Economic Outlook 2013: With Perspectives on China and India, Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.
17. ____ 2013. Investment Policy Reviews: Malaysia. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.
18. ____ 2016. World Employment and Social Outlook: Youth. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.



The role of investment climate indicators in stimulating economic growth: a standard study For Malaysia 1990-2016

Abstract:

In globalization, the world became open area to competition for the attractive of investment, and the abilities of each country to win the confidence of investors depend upon the preparation to optimize circumstances. The competitiveness is an essential means of expanding the capacity of developed to coexist in an international environment characterized by globalization. While competition describes the market structure, the behavior of investors and business, competitiveness is interested in the evaluation of business performance or countries and compare them in the conditions of competition available in these markets. Regarding Malaysia, which is depend on FDI-Export- Led Growth strategy, it has taking on different degrees and gradually the market economy through policies of privatization, trade liberalization, stimulating direct investment and institutions rehabilitation to improve competitiveness. We will try through this article to come within reach of the competitive position of the Malaysian economy through competitiveness indicators, providing the most important features of investment climate in Malaysia and trying to make proposals in order to improve the competitiveness of the national economy in order to ensure it in the level of international markets.

Key words: Investment climate, competitiveness, business Clime, Malaysian Economy